معوقات مالية اللامركزية في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية

The Constraints of Decentralization Finance in Algeria and their Effect on the Local Development

* لحرش عبد الرحيم[1]

LAHRECHE ABDERRAHIM

[1] جامعة تونس المنار (تونس)، Abdou_lahreche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/11 تاريخ القبول:2019/09/11 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق للأسباب الداخلية والخارجية للعجز المالي الذي تواجهه الجماعات المحلية ومدى تأثيرها على التنمية المحلية، من خلال الفروقات الكبيرة للموارد المالية من بلدية لأخرى، إلى جانب الفساد الإداري والمالي المستشري في إدارتها الذي أصبح هاجسا يعيق التنمية المحلية، كل هذا يضاف له التهرب والغش الضريبي الذي نجم عنه ضعف التحصيل الجبائي وبالتالي تراجع مواردها أمام ضعف المنظومة الجبائية التي أضحت لا تتماشى مع ما تتطلبه مالية الجماعات المحلية، كل هذا نجم عنه عجز على مستوى الميزانية وغرق العديد من البلديات في الديون، وهو ما يتطلب خطوة جادة وفعالة في سبيل تحقيق تنمية محلية، بإعتبار أن الموارد المالية تشكل الأداة التي تملكها الجماعات المحلية للقيام بمختلف العمليات التنموية، إذ أن هذه الموارد تضمن استقلالية هذه الجماعات لتلبية متطلباتها كونها التي تنفذ بها هذه السياسات وتمول كل المرافق وتنجز من خلالها المشاريع التنموية.

كلمات مفتاحية: اللامركزية، العجز المالي، التنمية المحلية.

تصنيفات JEL : G0، O49

Abstract: We aim, from this study, at tackling the internal and external causes of the financial deficit that is faced by the local communities and the extent of their effect on the local development through the big differences of the financial resources from one municipality to another. In addition, the administrative and financial corruption has spread and has become an obsession that hinders the local development. All this is added to tax evasion that resulted in the low tax collection. Hence, its resources have decreased in front of the weakness of the tax system that has not become keeping up with the requirements of the local communities finance. This has caused a budget deficit and many municipalities have drowned in debt. Thus, this requires a serious and effective step for realizing a local development considering the financial resources that form a means, owned by the local communities, of performing the different processes of development. Then, these resources ensure the independence of these communities for meeting their requirements of performing these policies, financing all the facilities, and executing the development projects.

Keywords: decentralization ،financial deficit, local development.

JEL Classification Codes: G0 ،O49.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

لقد أثرت ضآلة مردودية الجباية المحلية عجزا ماليا لهاته الجماعات، ذلك أن نسبة الإقتطاعات الضريبية الموجهة للبلديات ضعيفة جدا مقارنة بما تستحوذ عليه الإدارة المركزية التي توجهها مباشرة لها وللولاية.

إذ نجد أن تحصيل الدولة وإستحواذها على أهم الضرائب التي يكون فيها التحصيل كبيرا مقارنة بتلك الضرائب التي تشرك فيها البلديات والتي تكون نسبتها ضئيلة، كان من بين الأسباب التي ساهمت بشكل مباشر في عجز أغلب البلديات.

كما إن تحصيل الموارد غير الجبائية الناجمة عن إستغلال ممتلكات الجماعات المحلية لا يشكل سوى نسبة 10 بالمائة من مجمل الإيرادات العامة، وتتنوع بين عمليات إستغلال الممتلكات كراء العقارات، مواقف السيارات، الأراضي التي تكون ممنوحة في إطار الإستثمار، وبالتالي تعد غير كافية لتمويل مواردها المالية.

إن أغلب البلديات في الجزائر في العشرية المنصرمة أضحت تواجه عراقيل تمويل وتسيير البلديات ناتجة عن عدة عوامل منها إرتفاع الأعباء ومحدودية هياكل مواردها المالية، وكذا المشاكل المرتبطة بالتحكم في استيفاء الجباية إضاغة إلى غياب المبادرات الخاصة بقسم الموارد المحلية.

فالإستقلال الجبائي للبلديات والإختلالات الجبائية عادة ما يترتب عنه منافسة جبائية بين الجماعات المحلية التي تملك إرادة في تطوير مدنها من خلال استقطاب العديد من الموارد المالية ورؤوس الأموال والاستثمارات لتمويل ذاتها ، كما أنه غالبا ما تساهم المساعدات الممنوحة من طرف السلطة المركزية لتكريس تبعية الجماعات المحلية تجاه السلطة المركزية، الأمر الذي يجعلها مقيدة وخاضعة لها.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم أسباب المعيقات التي تواجه مالية الجماعات المحلية في الجزائر ومدى انعكاسها على التنمية المحلية.

أهمية البحث: يكتسي هذا البحث أهمية بالغة في كون أن التنمية المحلية أصبحت ضرورة كل المواطنين لما يتطلع له في تنمية مناطقهم من أجل تحسين ظروف حياة المواطن المحلية وتوفير كافة المستلزمات، لهذا تجد الجماعات المحلية نفسها ملزمة بتوفير مصادر تمويل لميزانياتها، حتى تقوم بتحقيق التنمية والعمل المستمر من أجل تقديم الخدمات المختلفة في العديد من المجالات، فكلما زادت هذه الموارد وحسن إستخدامها، زادت فعالية التنمية المحلية وبالتالي زادت من إشباع حاجيات المواطنين المحلية، غير أن هذه الموارد لا تلبي احتياجاتها في ظل التخبط الذي تعيشه أغلب البلديات الجزائرية من عجز شبه كلي في ميزانياتها.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في:

ما هي الأسباب المؤدية لتفاقم العجز المالي للجماعات المحلية في الجزائر وما مدى تأثيرها على التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة عن الاشكالية التي تخص الدراسة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

_ يرجع سبب العجز المالي للجماعات المحلية إلى تعقد النظام الجبائي في الجزائر

_ قد يؤدي غياب المشاريع الاستثمارية إلى عجز في تمويل الجماعات المحلية

_ يتسبب الفساد الإداري في حصول عجز مالي للجماعات المحلية وبالتالي تتأثر التنمية سلبا.

خطة البحث: ومن أجل معالجة إشكالية البحث سنتطرق إلى المحاور الأساسية التالية:

_ **إطار مفاهيمي عام** ، سنعالج فيه مستويات الجماعات المحلية في الجزائر المتمثلة في البلدية والولاية وكذا ماهية التنمية بمفاهيمها الدولية والوطنية.

_ **معيقات مالية الجماعات المحلية** : وذلك من خلال التطرق للأسباب الرئيسية التي تسببت في عجز موارد هذه الجماعات سواء تعلق الأمر بالأسباب الداخلية من تفاوت في الضرائب بين البلديات وعدم استقرار النظام الضريبي والفساد المالي والإداري الذي يقف عتبة أمام التنمية أو الأسباب الخارجية المتبلورة أساسا في التهرب والغش الضريبي ومحدودية الاستثمارات وهيمنة السلطة على الجباية المحلية لها.

_ **تأثير ضعف مالية الجماعات المحلية على التنمية:** وسنتناول في هذا المحور مدى انعكاس هذا العجز المالي وما خلفه سواء على مستوى الميزانية المحلية أو من ضخامة مديونيتها أو من جانب محدودية أسس وآليات الإستخلاص.

المحور الاول: إطار مفاهيمي عام

إن إختلاف مفاهيم الجماعات المحلية من دولة لأخرى وإتساع مسمياتها، يعد من الصور الحقيقية والأسس القانونية التي تميز الإدارة المحلية عن مفهوم اللامركزية، لذلك تتعدد مستويات هذه الجماعات حسب كل دولة ونظامها القائم، ولهذا يتعين علينا في بداية الأمر تحديد مختلف المفاهيم التي ينصب عليها بحثنا.

1_ مستويات اللامركزية في الجزائر

بالنظر لدور الوحدات المحلية في تنظيم المجتمعات وتنميتها وفق تشريعات وضعية خاصة، (المعاني، 2013، ص189) ضمن أطر وظروف إدارية وإقتصادية سائدة منذ فترة زمنية، منحت هذه الأخيرة الصفة القانونية حتى تصبح هيكلا دستوريا فاعلا، (محمد أحمد إسماعيل، 2013، ص61) ففي الجزائر إجتمعت المسميات في الوحدات بينما إختلفت في تعدادها على اختلاف العديد من الدول، وتتمثل الجماعات المحلية المدسترة إجمالا في البلديات، الولايات.

1.1_ البلـدية

تعد البلدية أقدم الجماعات المحلية في الجزائر، إذ تشترك في هذا أغلب الدول التي تنتهج النظام اللامركزي، فهي تمثل همزة وصل بين الإدارة المركزية، إذ تعتبر الخلية الأساسية للدولة في النظام الجزائري (فريجة، 2010، ص169).

وقد عرف المشرع الجزائري البلدية في أول قانون بلدي سنة 1967 في المادة الأولى على أنها "المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقاعدية" يسيرها المجلس الشعبي البلدي الذي ينتخب من بين أعضائه رئيسا له ونائبين أو عدة نواب يكونون الجهاز التنفيذي للبلدية ويمارسون صلاحيتهم تحت رقابة وصائية من الوالي ورئيس الدائرة.

كما عرف قانون البلدية لسنة 1990 البلدية على أنها " الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتحدث بموجب قانون".

إلا أن قانون البلدية الجديد لسنة 2011 حاول التركيز على الديمقراطية التشاركية بقوله أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

2.1_ الولايـة

إعتبرت الولاية تقسيما إداريا للمجال يتلاءم مع مقتضيات تدعيم اللامركزية، (Rivero et Waline، 2000، p332) وقد جاء في ميثاق الولاية في الجزائر "أن الولاية هي مؤسسة لامركزية مزودة بهيئات خاصة بها، وبسلطة فعلية للبث، وأن هذه اللامركزية لا تهدف إلى التعبير عن إعطاء أي إستقلال ذاتي للولاية، وما هذه اللامركزية، إلا وسيلة تقنية لإنماء المشاركة الفعلية للولاية والجماهير الشعبية في السلطة الثورية، وليست الولاية مجرد جماعة لامركزية تشكل أعمالها امتدادا لأعمال البلدية وأعمال الدولة فحسب، بل هي أيضا دائرة إدارية تمكن الإدارات المركزية للدولة من أن تعكس عملها لخدمة المواطنين على الوجه الأفضل".

ويعد هذا الميثاق تمهيدا لما جاء في الأمر 69-38 لسنة 1969 المتضمن أول قانون للولاية أن "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات الشخصية المعنوية والإستقلال المالي لها إختصاصات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية، وهي تكون مقاطعة إدارية للدولة".

نص قانون الولاية لسنة 2012 على أن "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن".

2_ التنميـة

تعددت تعاريف التنمية جليا للوجود في القرن التاسع عشر، حسب بعض الباحثين والخبراء في عدة مؤلفات، (شريفي، 2010، ص10) ففي مؤتمر كامبريدج سنة 1948 عرفها بقوله أن "تنمية المجتمع المحلي حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي وبمبادأة تلقائية من جانب سكانه إن أمكن.

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 التنمية بأنها " مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد" (الهواري، 1988، ص102).

ففي الجزائر إحتلت التنمية المحلية مكانة كبيرة وموقع إستراتيجي هام في جميع المراحل بداية من نظام التخطيط بين سنوات (1967-1989) إلى الإصلاحات والتوجه نحو إقتصاد السوق الذي إنطلق سنة 1990، كما أن المخططات التنموية التي بدأت سنة 1967 إلى غاية الفترة الحالية، ساهمت هي الأخرى بشكل متواضع في التوازن الجهوي والإقليمي، الذي أدى إلى تكامل بين مختلف القطاعات، (سلاوي، 2012، ص5) غير أن الجزائر خرجت من مرحلة إستعمارية صعبة وجدت نفسها متأخرة في مختلف المجالات على إثر ما خلفه المستعمر، الأمر الذي جعلها تفكر جديا في إتباع سياسات تنموية لتحسين الإطار المعيشي للوصول إلى الأهداف المنشودة في مختلف الميادين.

المحور الثاني: معيقات مالية الجماعات المحلية

تعددت أسباب العجز المالي للجماعات المحلية على المستوى الوطني المحلي، خاصة الجماعات التي تفتقر لأدنى الإيرادات أمام تراكم الديون، فرغم التدابير التي إنتهجتها الجزائر في مجال إصلاح المالية العامة من خلال إصدار وتعديل التشريعات المنظمة لها، إلا أنها لم تغير الكثير أمام التأخر في البرامج التنموية.

لقد أظهرت مختلف الدراسات الأكاديمية أن هناك جملة من الأسباب أدت إلى تنامي هذا العجز على غرار التفاوت الجهوي وعدم تحديث المنظومة الجبائية وتماشيها مع الواقع إضافة إلى اللاعدالة في توزيع الموارد مع إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي والغش الضريبي (جباري وآخر، 2015، ص30).

إلى جانب مشكل التمويل المحلي للجماعات المحلية في الجزائر، أثيرت مجموعة من النقاط المطروحة المتمثلة في إحتكار الدولة للموارد المالية وإستحواذها على جباية البلديات، فالسلطة المركزية في الجزائر هي المخولة قانونا في توزيع الضرائب والناتج المحلي، والمسؤولة عن تعديل القوانين والتعليمات والقرارات المتعلقة بالضرائب (خنيفري، 2011، ص118).

1_ الأسباب الداخلية

إن الجباية العادية في الجزائر تعاني ضعفا كبيرا بحكم إعتماد الدولة في إيراداتها على الموارد المتأتية من الجباية البترولية وهو ما أضعف وتيرة النمو وخلق آليات جديدة للجباية، كما تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، (دبي، 2015، ص71) غير أن لاعدالة السلطة المركزية في توزيع الموارد جعل من بعض البلديات تعاني من عجزا كبيرا أمام التفاوت بين بلديات وأخرى.

1.1_ طاقات ضريبية متفاوتة

تعد العدالة الضريبية أحد أهم أهداف النظام الضريبي لدرجة أنها أصبحت مبدأ من المبادئ الرئيسية له، وذلك من خلال التوزيع العادل للثروات بين أفراد أقاليم المجتمع (بن صغير، 2013، ص101).

إلا أن ما تشهده الجزائر لا يعكس ذلك وهذا من خلال التصنيف اللامتساوي في الموارد المالية بين البلديات والولايات، بمنحها نفس الهيكل القانوني في مجالات الإستفادة من الموارد الجبائية المحلية، والتغاضي عن خصوصية كل إقليم على غرار نسبة العجز والكثافة السكانية، أو معدل النمو والنشاط الإقتصادي، لهذا فإن البعد الإجتماعي في المدن يحتل مكانة محورية في المقاربات التنموية، إذ تعمل هذه الأخيرة على معالجة وضعيات الفقر وإحكام سياسة توزيع الدخل وإشراك كل القوى الحية في البلاد في العمل التنموي، لهذا فالمبدأ الرئيسي في التنمية الإقتصادية يكون من جانب العدالة الإجتماعية، (محسن العجمي، 2014، ص175) كما لا يمكن تصور برامج تنموية بدون تخطيط مركزي (الأقداحي، 2010، ص302).

وقد تسببت مشكلة اللاعدالة في توزيع الجباية المحلية في الجزائر ظهور بلديات غنية تزداد غنى وبلديات فقيرة تزداد فقرا، أين صنف الخبراء وجود ثلاثة أصناف للجماعات المحلية:

الصنف الأول: جماعات محلية غنية ومتطورة

وتتركز هذه الأخيرة على طول الشريط الشمالي للوطن ومعروف عنها أنها مراكز حضرية كبيرة، بحيث إذا قارنا ما لديها من إمكانية وموارد فإن ذلك سينعكس لما تحتويه من تنوع في إقتصادها على جميع مستوى الإقليم من منشآت إقتصادية وأخرى إجتماعية كبيرة ومجهزة بأحدث التجهيزات والتقنيات، ويضم هذا الصنف حوالي 14 ولاية وما يقارب 302 بلدية.

الصنف الثاني: جماعات محلية متوسطة وعادية

وتشمل الفئات المتمركزة بدرجة كبيرة في المناطق الداخلية ومناطق الهضاب العليا، التي تضم حوالي 23 ولاية و 358 بلدية، يمارس أغلبها النشاط الفلاحي.

الصنف الثالث: جماعات محلية فقيرة منعدمة التطور

تعد هذه الأخيرة فقيرة وإقتصادها ضعيف جدا وتتوزع على المساحات الصحراوية والمناطق الجبلية، وهذه الولايات رغم أنها مؤهلة بمختلف الثروات الطبيعية إلا أنها تعيش التهميش من طرف السلطة المركزية، رغم إمكانياتها الطبيعية ومساحاتها الشاسعة التي تبقى دون إستغلال، إضافة إلى ثروات باطنية للمحروقات التي تعد المورد الأول في الجزائر إضافة إلى معادن باطنية كالذهب والحديد (زيدان، 2014، ص127).

2.1_ عدم إستقرار النظام الجبائي

لا يزال الوضع القانوني للموارد المالية غير مستقر في الجزائر، ولم يشهد أي تطور أو مرونة تتماشى مع إزدياد أعباء ونفقات الجماعات المحلية وما أسند لها من مهام واسعة.

كما أن التشريع الضريبي وتعقيداته وغموض النصوص القانونية الجبائية وعدم ملائمتها للواقع، صعبا كثيرا من تحصيل الموارد المالية إلى درجة أن أغلب البلديات لم تحصل بعد مواردها، وهو ما أدى بالجهات المركزية إلى السيطرة عليها في ظل التغيير المستمر للمجالس المنتخبة، لأن مبدأ المرونة في التعامل مع فهم النصوص القانونية من شأنه جعل الدولة تتبنى نظاما ضريبيا يتلائم مع السياسة الجبائية المنتهجة.

لذلك يجب أن يتصف النظام الجبائي بالمرونة الكافية، التي تسمح بإستمراره كعنصر متطور وفعال في النظام المالي للدولة، وجعله أكثر تكيفا مع الواقع المعاش، مما يستدعي مرونة الإجراءات حتى تستجيب للتغيرات الداخلية والخارجية، ويتوقف ذلك على مدى قابلية الضريبة للتكيف مع المستجدات الجديدة، وبالتالي يصبح هذا الأخير أكثر ديناميكية ومرونة، وهذا لن يكون إلا في إطار إصلاحات جبائية لها الفاعلية من خلال إدارة تنفيذية تتسم بالتنظيم والكفاءة (بن صغير، 2013، ص107).

3.1 _ فساد إداري ومالي يعيق التنمية

على الرغم من الممارسات الرقابية على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر بمختلف الأجهزة الرقابية، إلا أن دورها لم يصل إلى النتائج المرجوة، نتيجة تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، الذي أصبح عائقا كبيرا أمام عجز السلطات في مواجهته، حيث حضيت هذه الظاهرة بإهتمام كبير من الهيئات الدولية والباحثين للكشف عن مختلف أوجه الفساد المتعدد، سواء تعلق الأمر بالفساد الإداري فرديا كان أو جماعيا من خلال الرشاوي وإستغلال الوظيفة والمحاباة والإختلاسات والتزوير في العقود الرسمية للعقارات، إلى فساد يمس كبار المسؤولين والموظفين سواء على مستوى السلطة المركزية أو المحلية، الذي كبد الخزينة العمومية للدولة مبالغ مالية معتبرة.

فالفساد يشكل ظاهرة كبيرة تعددت أسبابها وإستشرت جذورها داخل المجتمع، آخذة أبعادا سياسية وإجتماعية وإقتصادية، فقد عانت الوحدات المحلية في الجزائر كثيرا من هاته الظاهرة، إذ كشفت أرقام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر عن توقيف أزيد من 206 عضو مجلس شعبي بلدي من بينهم 43 رئيسا أعيد إدماج 49 عضو و9 رؤساء، كما سجلت ذات الوزارة إقصاء 23 عضو أدينوا جزائيا بتهم فساد، كما شهدت مختلف البلديات 32 حالة سحب ثقة بسبب سوء التسيير (عطوات، 2016، ص88).

وقد أشارت في هذا الصدد مختلف التقارير في الجزائر لسنة 2008 أنه من أصل 1541 بلدية منها 1280 عرفت عجزا ماليا قدر بـ 29 مليار دينار، وأن 65 بالمائة من قيمة هذا العجز كانت بسبب سوء التسيير وتبديد الأموال العمومية وتضخيم الفواتير، إذ أن الأمر لا يتعلق بالتأثير الخطير للفساد المالي على إهدار قدرات التنمية وتلبية الحاجيات العمومية للمجتمع بقدر ما يعمق فجوة في العجز التمويلي ويرفع من التكاليف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، والأخطر من ذلك أن يتحول الفساد إلى سلوك إجتماعي وثقافة للوصول إلى الإمكانيات المجتمعية دون وجه حق، مما يجعل الفاسدين يتحكمون في شؤون المجتمع وهو ما يتداول في الإعلام بشكل يومي في قضايا الفساد المطروحة أمام المحاكم، كإقتناء أجهزة حاسوب تفوق 500.000 دج أو شراء محافظ ولوازم مكتبية ومدرسية من تاجر يمارس نشاط مواد البناء بمبالغ ضخمة، أو إقتناء ألبسة للمعوزين من تاجر يمارس بيع أجهزة الإعلام الآلي وغيرها من صور الفساد التي لا تعد ولا تحصى (عجلان، 2014، ص175).

هذا وقد تنامت ظاهرة الفساد بشكل كبير محققة أرقاما قياسية فمن خلال عهدة واحدة مقدرة ب 5 سنوات، تم متابعة أزيد من 1648 منتخبا محليا من بين 15839 منتخب عبر كامل المجالس الشعبية المنتخبة سواء البلدية أو الولائية.

2_ الأسباب الخارجية

يعد التحصيل الضريبي من أهم الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم من خلالها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلفين بدفعها إلى الخزينة العمومية ومنه إلى ميزانية الدولة والجماعات المحلية، (بن حسين، 2014، ص19) كما يساهم التحصيل الضريبي بشكل فعال في

تمويل ميزانية الجماعات المحلية إذ تعد الضرائب من أهم المصادر الممولة لهذه الميزانية، والملاحظ أنه بالرغم من تعدد الوعاء الضريبي وتنوعه، غير أنه يبقى غير كاف، أمام العجز الذي تعاني منه مختلف ميزانيات البلديات والولايات على المستوى الوطني.

مع تواصل العجز المالي للجماعات المحلية في الجزائر لإرتباطه بكيفيات تسيير وإدارة الموارد المتاحة، بسبب عدم الإستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات المتوفرة، يضاف إليها صعوبة عملية التحصيل من طرف الجهات المختصة، وهذا ما جعل العديد من المواطنين يتهربون من آداء الضريبة، (Bouvier, 2007, p7) وهي الظاهرة التي كانت عائقا وسببا في تأخير عائدات التحصيل الضريبي وهذا في غياب الموارد البشرية المؤهلة لذلك ومن جملة هاته الأسباب:

1.2_ التهرب الضريبي

أن التهرب الضريبي هو محاولة المطالب بالأداء التخلص من أعباء الضريبة، أي عدم الإلتزام بدفع آدائها قانونا، لهذا تشير العديد من الإحصائيات والتقارير أن عددا كبيرا من البلديات خاصة الريفية أصبحت عاجزة تماما بسبب تهرب مواطنيها عن دفع الضرائب، وهو ما دفع بهذه البلديات للجوء لوسائل تمويل أخرى كالإقتراض من الدولة، الأمر الذي إنعكس سلبا على مداخيل هذه الجماعات وأرهق كاهلها بالديون، ويتخذ التهرب في القانون الجبائي عدة أشكال أهمها:

أ _ التهرب عن طريق الإمتناع : وهذا الشكل متواجد بكثرة في دول المغرب العربي، بحيث أن المكلف من خلاله يمتنع عن أداء أي فعل أو امتلاك أي شيء يترتب عنه دفع الضريبة وبالتالي عدم إنشاء الواقعة التي يتناولها القانون بالضريبة، فعلى سبيل المثال عدم إمتثال الأشخاص لطريقة إنتاج بعض السلع وفقا للشكل المفروض قانونا (غازي، 1991، ص250).

ب _ التهرب عن طريق إستغلال التشريع الجبائي : ويعرفه الكثير بأنه التخلص من دفع الضريبة دون إرتكاب أي مخالفة لنصوص التشريع الضريبي، (بوعكاز، 2015، ص29) ويعتبر هذا النوع من الأنواع التي يراها الكثير حقا لهم في إستغلالها، إذ أن النظام الجبائي كما أشرنا بحاجة إلى الكثير من التنقيحات بسبب الثغرات القانونية والوسائل التي يراها المواطنون مشروعة لتبرئة ذمتهم نحو واجبهم الضريبي وهو ما يتسبب في إستنزاف للخزينة العمومية بطريقة شرعية دون مخالفة النصوص القانونية وإنما استغلالها بطرق ذكية.

2.2_ الغش الضريبي

هذه الظاهرة ليست بالجديدة وإنما إستفحلت بطريقة كبيرة، فأضحت إحدى معوقات الجماعات المحلية من ناحية إقتطاع وإستخلاص الجباية، فالغش الجبائي مخالفة عمدية للنصوص التي تنظم الجباية بهدف الإفلات من تسديدها وتخفيض العبء الضريبي، وهو ما يعد جريمة يعاقب عليها القانون لتوافره على عنصر القصد الجنائي للتخلص من الضريبة ولعل من أهم و أبرز الاسباب المؤدية الى هذا النوع من الغش:

أ _ أسباب خاصة بالنظام الضريبي

رغم أن الجزائر بذلت جهودا عديدة لتعديل منظومتها الجبائية وجعلها تتماشى وتوجهات الدولة والأنظمة المعاصرة، غير أن المشرع لم يوفق في وضع منظومة قانونية متكاملة منذ الإستقلال، نتيجة للفراغ القانوني في المجال المالي، من خلال عدم إستجابته لمتطلبات التنمية المحلية خاصة بعد التوجه الذي إختارته الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق الحر، وهو ما يجعل وتيرة إصلاح النظام الجبائي تتسارع لسد كل الثغرات القانونية.

ب _ أسباب متعلقة بالإدارة

وتتمثل أساسا في عيوب تتعلق بالعاملين في الدوائر الضريبية، حيث يفتقر الكثير من هؤلاء إلى النقص في الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم لتحصيل الضرائب، كما أن ضعف الإدارة في توعية وتحفيز المواطنين ساهما بشكل مباشر في عدم إستخلاص الضريبة، إضافة إلى تعقيدات الإجراءات الإدارية وصعوبة تقدير الوعاء الضريبي (بن صغير، 2013، ص103).

إن ظاهرة الغش والتهرب الضريبي باتت هاجسا يهدد العديد من البلديات لدرجة أن هاته الأخيرة أضحى لها آليات وثغرات ملتوية، نتيجة ضعف المنظومة التشريعية في تحصيل الموارد المالية (بوعكاز، 2015، ص29) .

3.2 _ محدودة الإستثمارات التنموية

إن إلزام القانون المجالس البلدية بإعداد مخططات تنموية في جميع المستويات يعني ذلك ضرورة إعداد خارطة طريق منتظمة وتصور شامل حتى تضمن هذه الجماعات نجاح مخططاتها التنموية في تهيئة المدن القائمة على مبدأ التدرج في تنفيذ أدوات هذه السياسة من أجل تجسيد مفهوم التنمية المستدامة (مهزول، 2014، ص84).

إن المشرع الجزائري في منظومته دعم هذه الإجراءات بإنشاء وكالة وطنية للتعمير مكلفة بالدراسة والتحليلات الإستشرافية لتدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية في هذا الميدان وكذا دراسة وإعداد المخططات العمرانية، وإعداد المعايير التقنية الضرورية لتنفيذ التوجيهات والخيارات والبرامج في ميادين التعمير.

لقد أثبت واقع حال العديد من البلديات على المستوى الوطني الفجوة الواضحة في مدى تطبيق مختلف المخططات والبرامج التنموية المنصوص عليها في التشريعات، بحيث أصبحت السياسة الحالية تحتم إيجاد آليات جديدة لتفعيلها نتيجة المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها (رمضان، 2016، ص180).

كما بادرت الجزائر إعتماد إستراتيجية جديدة لمواكبة مختلف التطورات من ناحية دعم الجماعات المحلية وتقوية وتنويع الموارد المالية وجعلها تواكب متطلبات التنمية، إلا أن واقع الحال أثبت تأثر مناخ الإستثمار بالعديد من المشاكل والعوائق.

وتشير العديد من التقارير لمختلف الهيئات الدولية عن جملة من العراقيل حالت دون القيام بالإستثمار في الجزائر ومن جملتها التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي لسنة 2004 الذي كشف عن وجود عقبات تفسر ضعف الإستثمارات خاصة الأجنبية منها (منصوري، ص139).

وقد إستند التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها معاهد ومراكز دراسات متخصصة منها الوكالة الأمريكية (يو.أس.أي.دي) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي، حيث لاحظ هؤلاء نقصا في النشاطات الإستثمارية لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة تجاه تطوير مناخ الإستثمار، وقد عددت التقارير نقاط ضعف الإستثمار، تفيد أن 62% من المستثمرين كانت تجربتهم مع السلطة الجزائرية سيئة جدا مقابل 29% الذين إعتبروها عكس ذلك.

4.2 _ هيمنة السلطة المركزية على السياسة التنموية

إن تدخل الدولة في كل الشؤون المتعلقة بالمواطن والتنمية بصورة أساسية خاصة ما تعلق منها بتحديد أولويات التنمية، كل ذلك ساهم بشكل أو بآخر في مركزة القرارات وعدم ترك المجال أمام الجماعات المحلية لتسيير شؤونها بالنسبة للجزائر، ذلك أن الوالي يعتبر صاحب القرار الأول في تدبير الشأن المحلي وهو ما خلق العديد من الصراعات بين رؤوساء المجالس البلدية المنتخبة والولاة.

وبخصوص البرامج الأخرى غير الممركزة يقوم الوالي بتبليغها للمصالح المعنية وإبلاغ المراقب المالي وأمين خزينة الولاية بذلك، وعليه فإن توزيع هذه الأغلفة لا يتم إلا عن طريق السلطة المركزية أو من يمثلها وليس على مستوى السلطة المحلية.

وبالتالي يتبين أن إستقلالية هذه المخططات نسبية لخضوعها دائما لسلطة الدولة مما يجعل هذا البرنامج بوسائله وأهدافه يتم تحديده بصفة تعاقدية بين الدولة وهاته الجماعات وهو ما يؤدي إلى تقييد غير مباشر لبرامجها.

إن المعدين لهذه المخططات يفتقرون لروح الإبداع والخبرة والتجربة، كون أن المنتخبين الجدد من رؤوساء بلديات أو مساعدين، غير مؤهلين في هذا المجال الذي يتطلب أشخاصا لهم دراية كافية بتسير الشؤون المحلية، وقد أشارت مختلف الإحصائيات أن مسيري البلديات يفتقرون للكفاءة والمستوى التكويني، كما كشفت هذه الأخيرة عزوف المواطنين والمجتمع المدني عن المشاركة في إعداد هذه المخططات، رغم أنها مرتبطة بأماكن عيشهم، ولعل ذلك يعود حسب بعض المختصين لمجموعة من الأسباب أهمها أن المجتمع المدني لا يستدعى للمشاركة في إعدادها نظرا لغياب الوعي القانوني لمسيري هذه الجمعيات، مما جعلها مغيبة كلية عن المشاركة في العملية التنموية على مستوى مدنها.

المحور الثالث: تأثير ضعف مالية الجماعات المحلية على التنمية

تعيش الدولة أزمة إقتصادية بعد تراجع أسعار البترول الشيء الذي أثر بشكل مباشر على مداخيل الخزينة العمومية التي تعتمد إعتماد شبه كلي على مداخيل النفط، هذا ما جعل الإنفاق العمومي يتراجع وأصبحت الحكومة تنادي بشد الحزام وذلك بتجميد مشاريع التجهيز التي لم يتم الإنطلاق في إنجازها بعد، وتحميل كل جماعة محلية مسؤولية تحصيل جبايتها، الأمر الذي أثر سلبا على التنمية المحلية من خلال مجموعة من المستويات.

1_ عجز على مستوى الميزانية المحلية

لقد أدى العجز المالي لوجود فروقات كبيرة في مجال التنمية والتوازن الجهوي، والسياسة الوطنية للتنمية وهو ما جعل الحكومة توجه الإستثمار العمومي وتلجأ لآليات المعادلة والتضامن المالي، كما أن عوامل تهرب المجالس والسلطات المحلية من مسؤولياتها إنجر عنه ضعف مردودها وتسيب الخدمات العامة وغياب المبادرات ومجهودات التنمية. (Baraka et Boumediene، 2004)

كما لجأت العديد من البلديات في الجزائر إلى رهن عقاراتها ضمانا من أجل الحصول على قروض وهو الإجراء الذي نتج عنه تبعات في رهن العديد من العقارات في مواقع إستراتيجية.

إن الآثار الكبيرة لثقل المديونية التي كانت وراء العجز المالي، جعلت العديد من المشاريع التنموية حبيسة الديون، ففي الجزائر أثر الوضع الأمني خلال العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في التسعينيات أمام تهاوي أسعار النفط، إلى تدمير وتخريب عدة بنى للجماعات المحلية مما نجم عنه توقف عمل العديد من البلديات ومختلف المشاريع التنموية.

إذ أصبحت أغلب البلديات في الجزائر تعاني عجزا على مستوى الميزانية، خاصة الألفية الأخيرة رغم أنها قطعت شوطا هاما في تطبيق النظام اللامركزي (زيدان، 2014، ص116).

فقد إعترف وزير الداخلية والجماعات المحلية بأن التسيير السابق للبلديات لم يكن بنظرة إستشرافية مفتوحة على المستقبل، مشيرا إلى أن هناك أخطاء سابقة يجب أن تصحح مستعجلا، وقال وزير الداخلية والجماعات المحلية أنه يجب على البلديات الإعتماد مستقبلا على نفسها من خلال البحث عن البديل لتعويض دعم الدولة، من خلال العمل على إستغلال مواردها الإستغلال الأمثل، كي لا تصبح عبئا على الخزينة العمومية.

2_ ضخامة مديونية الجماعات المحلية

لقد أشارت مختلف التقارير الرسمية أن العديد من البلديات في الجزائر لم تتمكن من تسديد ديونها، لهذا لجأت إلى الإقتراض لمواصلة تنمية إقليمها، غير أن الواقع الحقيقي أثبت عكس ذلك، بحيث أنه بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه القروض في زيادة إيرادات

الجماعات المحلية، إلا أن الإعتماد عليها وتزايد نسب الفوائد بعد طوال مدتها، وضع الإدارة المحلية رهينة لديون هذه التراكمات الناتجة عن الإقتراض.

وقد إرتفع حجم الديون بشكل كبير وهو ما سجلته كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمديرية العامة للضرائب، بأرقام قياسية، حيث تطور عدد البلديات التي تعاني من ضخامة الديون من 1184 بلدية سنة 2000 إلى 1249 بلدية سنة 2012.

كما أن الإعانات الممنوحة للبلديات تواجه هي الأخرى مشاكل سجلت من خلالها تراجعا كبيرا في وتيرة التنمية، إذ تغطي هذه الأخيرة حوالي 250 بلدية، في حين أن عدد البلديات التي سجلت عجزا بلغت 980 بلدية سنة 2007 بعجز مالي قدر بـ 15 مليار دينار، يضاف لها أن الإعانات الخاصة التي تمنحها الحكومة في عملية إعداد ميزانيات الجماعات المحلية التي أصبحت غير قادرة على تسيير ميزانيتها التنفيذية. (مكامشة، 2012، ص30)

غير أنه لا يمكننا حصر وإبراز هذا العجز في المديونية الناجمة عن الإقتراض فقط وإنما هناك عدة مظاهر كالتبذير وتبديد الأموال في إقتناء الكثير من البلديات لتجهيزات كمالية، إضافة إلى إشتغال المجالس المنتخبة في تجديد بعض هياكل البلديات التي لا تحتاج لأهمية كبيرة بقدر ما تحتاجه التنمية بشكل عام.

إلا أن المشرع الجزائري حاول منح الجماعات المحلية صلاحيات واسعة في تسيير أملاكها، وهو ما جاء به القانون في فصل خاص، بتقسيمه للأملاك على قسمين: قسم متعلق بالأملاك العمومية وآخر يتعلق بالأملاك الخاصة، إلا أن الأملاك البلدية العمومية غير قابلة للتنازل ولا التقادم ولا الحيازة، وهو ما جعل السلطة تراجع نفسها خوفا من بيع المجالس المنتخبة للعديد من الأملاك لتسديد ديونها، الأمر الذي تراه يشكل خطرا لها على مستوى الأقاليم، وقد أوقف المشرع هذه الإجراءات مكتفيا بمنح الإدارة المحلية إمكانية تنميتها وتخصيصها للإنتفاع بها وجعلها أكثر مردودية (عايلي، 2014، ص514).

يضاف لهاته الضخامة، عمليات الإسراف وإستغلال الكثير من الممتلكات والمنقولات لأغراض خاصة من طرف المنتخبين والمبالغة في إستعمال الخطوط الهاتفية ووقود السيارات، الأمر الذي تسبب في تكبيد البلديات والولايات خسائر مالية معتبرة أغرقتها في الديون مع عدة مؤسسات إلى درجة أنها لم تعد قادرة على تسديد الفواتير، ناهيك عن إنجاز وتنفيذ البرامج التنموية.

3_ محدودية أسس وآليات الإستخلاص

إن مداخيل الجباية المحلية المخصصة للجماعات المحلية تشكل نسبة ضعيفة جدا من إيراداتها مقارنة بما تنفقه من نفقات عامة، إذ تبقى درجة إستقلالية المالية المحلية ومركزيتها تواجه إكراهات وإختلالات صعبة، فأهمية حصة الجباية على المحروقات على المستوى المركزي في تسيير المال العام والفروقات الكبيرة للموارد الأخرى من بلدية لأخرى كلها شكلت عوامل عرقلت جميع مجهودات الإصلاح، وبالتالي فإن الإصلاح الجبائي يهدف لترقية نظام الضرائب المحلية بصلاحيات واسعة وحرية إتخاذ القرار لفائدة المجالس المنتخبة.

فمنذ عام 1993 وإلى غاية عام 1997، سجلت الجزائر إيرادات جبائية محلية تتزايد بوتيرة بطيئة بلغت ما يقارب 72 مليون دينار، بعدما كانت عام 1993 لوحدها تقدر بـ32 مليون دينار (زيدان، 2014، ص116).

من ناحية أخرى أدى إعتماد الجزائر على النفط في تكوين إقتصاد أحادي الجانب والمصدر، الأمر الذي جعله عرضة للأزمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط مسجلة أدنى المستويات، (قاسيمي وآخرون، 2013، ص402) نفس الشيء أثناء الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم عام 2008، الأمر الذي خلق إختلالات بارزة، قابلها عجز في موازين الدولة، وبالتالي عجز في الإعانات المخصصة لهذه الجماعات.

إضافة لذلك فإن الموارد المحلية الناتجة عن الضرائب تعتبر غير كافية، وهو ما أثر على المرودوية المالية للدولة، الأمر الذي أجبرها على رفع ميزانيتها، فعلى سبيل ذلك عملية دعم التجهيز من ميزانية الدولة المقدمة للمخططات البلديات للتنمية، التي قفزت من 40 مليار دينار بين سنوات 2000 و 2005 إلى ما يفوق 130 مليار دينار بين سنوات 2007 و 2009، أما إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية فقد بلغ أكثر من 67 مليار دينار سنة 2007، الأمر الذي قابله لجوء الإدارات المحلية للقروض (مكامشة، 2012، ص27).

كما أنه خلال سنة 2007 قدرت الموارد المالية لجميع بلديات الجزائر البالغ عددها 1541 بلدية وولاياتها البالغ عددها 48 ولاية ما قيمته 230 مليار دينار، أي ما يمثل بين 80 إلى 90 بالمائة من مختلف الموارد المخصصة لها، غير أن الموارد الشاملة للجباية العادية في نفس السنة بلغ قيمة 995 مليار دينار، أي أن موارد الجباية المحلية لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا بما في ذلك جباية المحروقات.

هذا وكشفت مختلف التقارير أن عدد الولايات التي لديها قدرة جبائية لا يتعدى 12 ولاية من أصل 48 وهو ما يؤكد ضعف مؤشر عدالة الإقليم في دعم مالية الدولة، حيث قدر معدل تحصيل الجباية خلال السنوات الأخيرة بنسبة 13 بالمائة كمعدل للتحصيل الجبائي وطنيا (مصيطفى، 2016) .

إلى جانب هذا أقرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر أن أزيد من 1200 بلدية عانت من العجز المالي ما بين سنتي 2000 و 2010، وأن حوالي 62 بالمائة من البلديات فقيرة وتواجه عدم التوازن بين مداخيلها ونفقاتها التي تشهد إرتفاعا من سنة إلى أخرى، إضافة إلى أن عدد البلديات الغنية التي تتميز بمداخيل جد هامة لا يتعدى 07 بالمائة، فيما تعتبر 31 بالمائة المتبقية بلديات ذات مداخيل متوسطة لا تسمح لها بتغطية حاجياتها وتمويل المشاريع التي هي في أمس الحاجة إليها.

خاتمة

وفي الأخير نستنتج أن عملية إصلاح المنظومة المالية العمومية للجماعات المحلية يعد موضوع نقاش من طرف السلطة وجميع الخبراء وهو ما يندرج في إطار إصلاح الموارد وإستغلال الوسائل وجعلها أكثر ملاءمة كي تصبح هذه الأخيرة موافقة للحاجات الإقتصادية والإجتماعية المتزايدة على المستوى المحلي، وهو ما تطلب خطوة جادة وفعالة في سبيل تحقيق تنمية محلية تواكب مختلف التطورات على غرار الدول الرائدة في هذا المجال.

كما إن إصلاح المالية والجباية المحليتين لا يتم إلا بإشراك كل القطاعات المعنية من أجل تشخيص النظام الحالي وتقديم خطة عمل تنفذ تدريجيا لمعالجة كافة الإختلالات والنقائص المسجلة والمتمثلة في القوانين والتشريعات الجبائية، حيث تكون هذه الأخيرة تحت إشراف الوحدات الكائنة في ترابها ولا يتم ذلك إلا من خلال:

_ تحسين مردوديتها بتبسيط النظام الجبائي المحلي وجعله يتماشى مع المستجدات الجديدة وإقامة تعاون وتنسيق مشترك بين مختلف المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية.

_ دعم الإستثمار بطرق حديثة بات أمرا هاما للرفع من الموارد المالية المحلية والقضاء على مديونية البلديات العاجزة منها، ولتحقيق هذا يستلزم هذا الإجراء إنشاء مركبات ومجمعات وأقطاب إقتصادية في مختلف المجالات سواء سياحية في المناطق السياحية أو فلاحية في المناطق الصالحة للزراعة أو صناعية في المدن التي تتوفر على مؤهلات الثروة الصناعية.

_ إحداث بنوك خاصة للبلديات أو صناديق للتنمية والإستثمار بالجهات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة البنوك المختصة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، حتى تساهم هذه المشاريع من توفير مداخيل وعوائد جديدة للجماعات المحلية وعدم الإعتماد على إعانات الدولة التي تؤدي لعرقلة السير الحسن لتطور المشاريع في غالب الأحيان.

_ إعادة النظر في النظام القانوني للجبائي المحلية أصبح ضرورة مستعجلة لتدعيم وتعزيز الموارد المحلية للدفع بمختلف المشاريع التنموية، لهذا يجب إضافة ضرائب ورسوم جديدة وبديلة لتنويعها وإعادة النظر في توزيع تلك التي تستحوذ عليها السلطة.

قائمة المراجع:

- أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
- العياشي عجلان، حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة حالة ولاية المسيلة 2008-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14 لسنة 2014.
- آمال قاسيمي وآخرون، الجزائر وإشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، لبنان، سبتمبر 2013.
- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، طبعة ثانية، الأردن، 2013.
- بشير مصيطفى، كاتب الدولة الأسبق لدى الوزير الأول مكلف بالإستشراف والتنمية، تصريح خاص ليومية المساء الوطنية، عدد6063، الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2016.
- جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- حسين فريجة، شرح القانون الإداري- دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- خيضر خنيفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.
- رضوان عايلي، أملاك الجماعات المحلية ومبدأ اللامركزية الإدارية، مجلة الفكر، عدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2014.
- سميرة بوعكاز، مساهمة عالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- شوقي جباري وعولمة بسمة، تعبئة الموارد الجبائية كخيار إستراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد2، الجزائر، جوان 2015.
- عادل مختار الهواري، التغير الإجتماعي والتنمية في الوطن العربي، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988.
- عبد المجيد رمضان، الآليات القانونية والإدارية لحماية البيئة في الجزائر دراسة ميدانية من منظور الحوكمة البيئية، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2016.
- عبد المومن بن صغير، واقع إشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 01، الجزائر، 2013.
- عطوات عبد الحاكم، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2016.
- علي دبي، أهمية تطوير استراتيجية مالية للبلدية لمواجهة عجز الموازنة: تصور وآفاق للحالة الجزائرية، مجلة السادسة، مجلة دراسات المال العام وبناء الدولة، عدد6، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بيروت لبنان، 2015.
- عيسى مهزول، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال العمران، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.
- غازي عناية، الضريبة والزكاة، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991.
- غوثي مكامشة، دور التمويل في تفعيل جهود الجماعات المحلية في التنمية، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، عدد 30، الجزائر، أكتوبر 2012.
- محسن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- محمد أحمد إسماعيل، النظام القانوني للجماعات المحلية الإدارية في إنجلترا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.

- منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، الجزائر.
- ناجي بن حسين، مدى تحقيق الإستثمار في قطاع الغاز والنفط للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 13، الأردن، جوان 2014.
- هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010.
- يوسف سلاوي ، التنمية في إطار الجماعات المحلية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- Bouvier (M), ''De la réforme du pouvoir fiscal local à la nouvelle gouvernance financière publique'', Revue française de finances publiques, n°98, 2007, p.3.
- Baraka (B) et Boumediene (H), La crise des finances publiques locales en Algérie, Colloque International: La décentralisation au service du développement local, Université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, 27-28 novembre 2004.
- Rivero (J) et Waline (J), Droit administratif, Dallez, 18éme éd, Paris, 2000, p.332.